

محاضرات في مقياس علم الدلالة
السنة الثانية دراسات لغوية

المحاضرات

المحاضرة الأولى: مدخل في علم الدلالة (اصطلاحا وتاريخيا)

المحاضرة الثانية: علم الدلالة عند علماء العرب: علماء الأصول والفلاسفة

المحاضرة الثالثة: علم الدلالة عند علماء العرب: النحاة واللغويون والبلاغيون.

المحاضرة الرابعة: الدلالة اللغوية (العلاقة بين الدال والمدلول)

المحاضرة الخامسة: أنواع الدلالة (01)

المحاضرة السادسة: أنواع الدلالة (02)

المحاضرة السابعة: التغيير الدلالي.

المحاضرة الثامنة: علم الدلالة وعلاقته بالعلوم الأخرى

المحاضرة التاسعة: العلاقات الدلالية (01)

المحاضرة الأولى:

مدخل في علم الدلالة (اصطلاحاً وتاريخاً)

تمهيد:

المسار التاريخي لنشأة علم الدلالة:

لما كانت اللغة وسيلة التواصل الإنساني كان سعيه حثيثاً نحو فهمها وفهم آليات تشكيلها والعلاقات القائمة فيها، كما كان دافعه في ذلك حاجته إلى فهم الكتب المقدسة، وبدأ الأمر مع الهنود في محاولة فهمهم لكتابهم الديني (الفيدا)، والذي يعتبر منبع الدراسات اللغوية والألسنية التي قامت حوله. فقد درس الهنود مختلف الأصناف التي تشكل عالم الموجودات، وقسموا دلالات الكلمة إلى أربعة أقسام:

- 1- قسم يدل على مدلول عام أو شامل (مثل لفظ: رجل)
- 2- قسم يدل على كيفية (مثل كلمة: طويل).
- 3- قسم يدل على حدث (مثل الفعل: جاء).
- 4- قسم يدل على ذات (مثل الاسم: محمد).

وفي سياق فلسفي كانت محاولة اليونانيين البحث في مسائل شديدة الصلة بعلم الدلالة، من ذلك علاقة اللفظ بالمعنى، فلقد حاور أفلاطون أستاذه سقراط حول موضوع العلاقة بين اللفظ ومعناه، وكان أفلاطون يميل إلى القول بالعلاقة الطبيعية بين الدال ومدلوله، أما أرسطو فكان يقول باصطلاحية العلاقة، وذهب إلى أن قسم الكلام إلى كلام خارجي وكلام داخلي في النفس، فضلاً على تمييزه بين الصوت والمعنى معتبراً المعنى متطابقاً مع التصور الذي يحمله العقل عنه. وقد تبلورت هذه المباحث اللغوية عند اليونان حتى غدا لكل رأي أنصاره من المفكرين فتأسست بناء على ذلك مدارس أرست قواعد هامة في مجال دراسة اللغة كمدرسة الرواقيين . ومدرسة الإسكندرية.

كما كان للرومان جهود معتبرة في الدراسات اللغوية، خاصة النحو، فقد وضعوا كتباً في النحو اللاتيني بقيت صالحة إلى حدود القرن السابع عشر. وبلغت العلوم اللغوية نضجها في العصر الوسيط مع المدرسة السكولائية، وكان الصراع فيها قويا حول العلاقة بين الكلمات ومدلولاتها. فريقاً من المفكرين كان يقول بعرفية العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها، والآخر يقول بذاتيتها.

إنّ الحديث عن التطور التاريخي لنشأة مصطلح علم الدلالة لا يدعنا نتجاهل جهود العرب من مفكرين ولغويين، لقد ارتبط ذلك عندهم بالدرس الفقهي، وساهم علماؤنا القدامى في تأسيس الفكر الدلالي، و هذا بما تحتويه مصنفاتهم من مسائل دلالية تجاوزت الفكر اللساني والدلالي الحديث. فالبحوث الدلالية العربية تمتد من القرون (الثالث والرابع والخامس الهجرية) إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التأريخ المبكر إنما يعني نضجاً أحرزته العربية وأصله الدارسون في جوانبها".

لقد بقي الاهتمام بالبحث اللغوي والدلالي مستمرا عبر التاريخ حتى عصر النهضة الذي عُرف بالمنحى الكلاسيكي، الأمر الذي انعكس على الدراسات اللغوية وقد مثلت ذلك الاتجاه مدرسة (بور رويال) التي رفع روادها مقولة: أن اللغة ما هي إلا صورة للعقل، وأن النظام الذي يسود لغات البشر جميعاً قوامه العقل والمنطق، وفي القرن التاسع عشر ظهرت النظريات اللسانية الحديثة وتعددت مناهجها وفروعها (الفونتيك، الفونولوجيا، الأتيولوجيا، المورفولوجيا)، وعلم التراكيب. وإلى جانب هذه النظريات التي تهتم بالدراسة الوصفية للغة، سعى بعض اللغويين إلى دراسة المعنى، يقول ميشال بريال: "إن الدراسة التي ندعو إليها القارئ هي نوع حديث للغاية بحيث لم تسم بعد، نعم، لقد اهتم معظم اللسانيين بجسم وشكل الكلمات، وما انتبهوا قط إلى القوانين التي تنتظم تغير المعاني، وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها، وبما أن هذه الدراسة تستحق اسماً خاصاً بها، فإننا نطلق عليها اسم "سيمانتيك" للدلالة على علم المعاني.

يعد ميشال بريال واضع مصطلح علم الدلالة وقد كان ذلك في الربع الأخير من القرن العشرين يقول محمد بشر: "إن دراسة المعنى بوصفه فرعاً مستقلاً عن علم اللغة قد ظهرت أول ما ظهرت سنة 1839، لكن هذه الدراسة لم تعرف بهذا الاسم (السيمانتيك) إلا بعد فترة طويلة أي سنة 1883 عندما ابتكر العالم الفرنسي (م. بريال) المصطلح الحديث. "

تعريف علم الدلالة: هو العلم الذي يهتم بدراسة المعنى، فإذا كان علم اللغة يدرس الصورة الصوتية أو الصورة الأكوستيكية للرمز اللغوي، فإنّ علم الدلالة يهتم بدراسة المحتوى المفهومي لهذا الرمز، فهو كما عرفه أحمد مختار عمر: "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى"

وقد اختير المصطلح العربي الدلالة مقابلاً لهذا العلم السيمانتيك، نظراً لانتشاره في المصنفات العربية القديمة. إلى جانب ما يُعين عليه مصطلح الدلالة من اشتقاقات في المادة (دل، الدال، المدلول، المدلولات...) ومثل هذه الاشتقاقات لا يتيحها مصطلح المعنى لأنّ فيه عموماً، كما أنه أُلصق بعلم البلاغة. ولعلّ تتبع ماهية الدلالة بين القديم والحديث يؤكد ذلك.

ماهية الدلالة بين القديم و الحديث: إنّ التأسيس المرجعي لمثل هذه المصطلحات يقودنا أولاً إلى البحث عن استخدامها ومدلولها في القرآن الكريم، وقد ذكر لفظ دلّ في القرآن الكريم سبع مرات بصيغ مختلفة ، وفي سياقات متنوعة، وبمعان متقاربة في دلالتها على اللفظ من حيث الوضع الأصلي، ومن حيث المضمون الذي يشكل مفهوماً للفعل الدلالي. ومن المواضع التي ورد فيها هذا اللفظ، قوله تعالى:

-﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ...﴾ .

-﴿فَلَمَّا فَضَّيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَهَمَهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانَوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ . ويرى منقور عبد الجليل أن تعيين طرفي الفعل الدلالي كما تحدده هذه الآية ضروري لإيضاح المعنى، فالدابة وأكلها العصا دال، وهيئة سليمان وهو ميت مدلول.

-﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ .

وفي تعليقه على هذه الآيات يقول منقور عبد الجليل: «إذا كان معنى اللفظ "دلّ" وما صيغ منه في القرآن الكريم يعني الإعلام والإرشاد والإشارة والرمز، فإنّ المصطلح العلمي للدلالة الحديثة لا يخرج عن هذه المعاني إلا بقدر ما يضيف من تحليل عميق للفعل الدلالي». إنّ المعاني التي يحملها هذا اللفظة في القرآن الكريم جاء يختصر كل الأنظمة التواصلية والعلوم اللسانية وغيرها.

الدلالة لغة: الدلالة بكسر الدال أو بفتحها، مصدر دلّ، وقد جاء في مقاييس اللغة: «الدَّالُّ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ. فَأَلْأَوَّلُ قَوْهُمُ: دَلَّتُ فَلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ. وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ. وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ وَالِدَّلَالَةِ.» ، وقال الفيروز آبادي: «ودلّ عليه دلالة، ويثلث، ودلوله فاندلّ: سدّده إليه. والدليلي، كخليفى: الدلالة، أو علم الدليل بها، ورُسوخه. ..»

ويقول الأصفهاني: « الدلالة: ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيّ، قال تعالى: ﴿مَا دَهَمَهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ/ 14]. أصل الدلالة مصدر كالكتابة والإمارة، والدالّ: من حصل منه ذلك، والدليل في المبالغة كعالم، وعليم، وقادر، وقدير، ثم يسمّى الدالّ والدليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره".

من خلال الأقوال السابقة يمكن القول إنّ المعنى العام لهذا اللفظ هو الإبانة والتسديد، وهو يجمع ما بين الدلالة اللفظية وغير اللفظية كما يوضحه قول الأصفهاني، فالدلالة مصدر يدل بلفظه على كل أطراف الفعل الدلالي.

الدلالة اصطلاحاً:

إذا انطلقنا من التراث العربي في تحديد مفهوم هذا المصطلح وجدنا تراثنا غني بالمسائل الدلالية وإن كانت غير محددة المجال، فقد وجدت الدلالة في رحاب الدرس الفقهي والفلسفي واللغوي. والتعريف الذي نراه جامعاً هو ما جاء في كتاب التعريفات للجرجاني: «الدلالة هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول.» ، إن هذا التعريف يتجاوز تعريف المحدثين للدلالة، فهو بالإضافة إلى تحديد ركني الفعل الدليل، يشير أيضاً إلى علم آخر أشمل من علم الدلالة وهو علم السمياء . (Semiologie) فتعبير الجرجاني عن الدال والمدلول بلفظ الشيء دون اللفظ، تجعل التعريف جامعاً لما هو لغوي وغير لغوي من أصناف العلامة، ومن ثم أصناف الدلالة.

أمّا مفهوم الدلالة عند المحدثين، فإنّها تعني عند بريال -واضع مصطلح علم الدلالة- تلك القوانين التي تشرف على تغيير المعاني، ويعاين الجانب التطوري للألفاظ اللغوية ودلالاتها.

لقد أصبح علم الدلالة يهتم بالصورة المفهومية للمدلول خاصة بعد الدراسة التي قدمها الإنجليزيان أوجدن وريتشاردز في كتابهما "معنى المعنى" الذي تمّ إصداره عام 1923م، وفيه تساءل العالمان عن ماهية المعنى من حيث هو عمل ناتج عن اتحاد وجهي الدلالة أي الدال والمدلول. يقول مازن الوعر: "إذا كانت الصوتيات واللغويات تدرسان البنى التعبيرية وإمكانية حدوثها في اللغة فإنّ الدلاليات تدرس المعاني التي يمكن أن يعبر عنها من خلال البنى الصوتية والتركيبية".

من خلال ما سبق يمكن القول: إنّ علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة يهتم بدراسة جوهر الكلمة بهدف تحديد مقصدية الخطاب، فهي لا تنظر إلى صفات الوحدات اللغوية من حيث طبيعتها التكوينية والأدائية، وإنما محورها الوظيفة الإبلاغية التي تؤدّيها هذه الوحدات في تناسبها مع المقام.

المحاضرة الثانية:

علم الدلالة عند علماء العرب: علماء الأصول والفلاسفة.

لقد ارتبط الدرس الدلالي في التراث العربي بالدراسات القرآنية، فمن خلال محاولة علماء التراث دراسة اللغة خدمة للقرآن الكريم ومحاولة فهم معانيه واستقراء الأحكام الشرعية واستنباطها، تنوعت الدراسات بتعدد مرجعيات علمائنا الفكرية والعلمية، فارتبطت الدلالة بالدرس الفقهي عند علماء الأصول، وبالمنطق عند الفلاسفة، وباللغة عند النحاة. وكان لهذا التنوع أثره في ثراء الموروث العربي بالمسائل الدلالية التي تتقاطع بشكل كبير مع مباحث علم الدلالة الحديث. وحتى نبرز بعض هذا الجهد اخترت النماذج على سبيل المثال لا الحصر:

1- محمد بن إدريس الشافعي: (150هـ-204هـ): يعتبر الشافعي أول من وضع أبواب أصول الفقه في كتابه "الرسالة" الذي وضع فيه قواعد لفهم النصوص القرآنية وتحديد دلالتها، ولأنّ الغاية كانت المعنى، ارتبطت جهوده بكيفية تحصيل المعنى، ومن المسائل التي أثارها:

- اتفاق العبارات لا يعني اتفاق المدلولات، وقد أثبت ذلك في توضيحه وكشفه لأسرار البلاغة في الحديث الشريف .

- أشار الشافعي إلى ضرورة تسييق اللفظ من أجل تحديد دلالاته، وهذا ما نادى به النظرية السياقية. يقول الشافعي: «تبتدئ الشيء يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله» . وتأكيده لذلك وضع الإمام عنواناً لباب سماه: الصنف الذي يبين سياقه معناه.

- تناول الشافعي مسألة الترادف في اللغة وقد أثبتته في معرض بحثه عن دلالة لفظ "شطر" الوارد ذكره في قوله تعالى مخاطباً نبيه -عليه الصلاة والسلام-: "ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام" ، لقد أحصى الشافعي ألفاظاً تناظر لفظ "شطر" في الدلالة منها: وجهة . قصد . تلقاء. ثم قال: "وكلها بمعنى واحد وإن كانت بألفاظ مختلفة" ، وموضوع الترادف يعد من مباحث الدرس الدلالي الحديث، رغم ما أثاره من خلاف حول وجوده من نسبيته منذ القديم.

- كما تناول مسألة المشترك اللفظي ففي تفسيره لقوله تعالى في حق نبيه الكريم: "وأزواجه أمهاتهم" . حيث يقول: "مثل ما وصفت: من اتساع لسان العرب وأن الكلمة الواحدة تجمع معان مختلفة." .

لقد اعتمد الشافعي في تأسيسه لقواعد أصول الفقه على طبيعة ما جاء عليه القرآن الكريم-لسان عربي مبين- فكانت كل محاولة لاستنباط حكم يسبقها تحليل لغوي للنص بحثاً عن القرائن المرجحة للمعنى، وبذلك كانت مباحث الدلالة تأتي طواعية بين يدي هؤلاء العلماء مصدرها كتاب جمع علوم الدنيا والآخرة بين دفتيه.

2 - أبو نصر الفراءى: (339هـ): أوى الفراءى علوم اللغة أهمية بالغة، حىث يعبرها من الأدوات الأساسية فى البحث المنطقى والفلسفى، من أهم المسائل الدلالية التى بحثها:

أ- تقسىم الألفاظ باعتبار دلالتها: وضع الفراءى اسماً خاصاً سماه "علم الألفاظ"، الذى عده من فروع علوم اللسان التى قسىمها إلى سبعة أقسام "علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تركب، وقوانين تصحىح الكتابة، وقوانين تصحىح القراءة، وقوانين الشعر. يقدم ابن سىنا تمثيلاً لذلك بقوله: "اللفظ المفرد: هو الذى لا ىراد بالجزء منه دلالة أصلاً حىن هو جزؤه مثل تسمىتك إنساناً بعبد الله فإنك حىن تدل بهذا على ذاته، لا على صفته من كونه "عبد الله" فلست ترىد بقولك "عبد" شيئاً أصلاً. فكىف إذا سمىته ب"عسى"؟ بلى، فى موضع آخر تقول "عبد الله" وتعنى ب"عبد" شيئاً، وحىثذ ىكون "عبد الله" نعتاً له، لا اسماً وهو مركب لا مفرد". ولم ىخرج تقسىم ابن سىنا للألفاظ عما وضعه الفراءى قبله فى كتابه "فى المنطق".

فلا وجود لألفاظ فارغة الدلالة عند الفراءى فى علمى المنطق والفلسفة. وتتم الدراسة على مستوى الصىغة الافردية للكلمة وهو ما ىطلق عليه فى الدرس الألسنى الحدىث الدراسة المعجمىة، التى تتناول الألفاظ خارج السىاق اللغوى. أما الألفاظ الدالة على معان مفردة عنده ثلاثة أجناس: اسم وكلمة (فعل)، وأداة (حرف). ب- ما ىقوم به مقام اللفظ المفرد من الأدوات الدالة: فالحروف لىست لها دلالة فى ذاتها وإنما قىمتها الدلالية فىما تشير إىله، وقد شرح الفراءى هذه المسألة فى كتابه "الحروف"؛ ىقول: ىقول: "ىستعمل [ما] فى السؤال عن شىء ما مفرد، وقد ىقرن باللفظ المفرد والذى للدلالة علىه أولاً وهو الشىء الذى جعل ذلك اللفظ دالاً علىه". ج- الدلالة المحتواة فى النفس: ىطلق الفراءى على المعانى والدلالات مصطلح منطقى هو: المعقولات، ومحلها النفس. فالعلاقة بىن الألفاظ والمعانى علاقة منتظمة بقواعد منطقىة عند الفراءى. وىرى الدكتور منقور عبد الجلىل أنه ىمكن تعرىف علم الدلالة عند الفراءى: "بأنه الدراسة التى تنتظم وتتناول الألفاظ ومدلولاتها، وتتبع سنن الخطاب والتعبىر لتقنىنه وتقعىده."

3- أبو حامد الغزالى (ت505هـ): من علماء الأصول، تجاوز عصره بما جاء فى كتابه "المستصفى من علم الأصول"، وأهم المسائل الدلالية التى تناولها الغزالى:

- أصناف المعنى: لقد حدد الغزالى أصناف الدلالة بمصطلحات أصولىة لكنها توازى فى صىغتها المفهومىة تصنىفات المعنى عند علماء الدلالة المحدثىن، وهى: المعنى الإرشادى أو الإىمائى، والمعنى الاتساعى، المعنى السىاقى، وتقابلها على نحو هذا الترتىب أنواع الدلالة عند الغزالى: دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء، وفحوى الخطاب. ىقول

الغزالي في تعريف دلالة الإشارة: «مَا يُؤْخَذُ مِنْ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لَا مِنَ اللَّفْظِ، وَنَعْنِي بِهِ: مَا يَتَّسِعُ اللَّفْظُ مِنْ غَيْرِ تَجْرِيدٍ قَصْدَ إِلَيْهِ، فَكَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يُفْهَمُ بِإِشَارَتِهِ، وَحَرَكَتِهِ فِي أَتْنَاءِ كَلَامِهِ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَفْسُ اللَّفْظِ فَيَسْمَى إِشَارَةً، فَكَذَلِكَ قَدْ يُتَّبَعُ اللَّفْظُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ، وَيُبْنَى عَلَيْهِ».

أما دلالة الاقتضاء فهي التي لا تكون مستفادة من اللفظ، ولكن تكون من ضرورة اللفظ (هي الدلالة المنطقية العقلية). يقول الغزالي: «فِيمَا يُقْتَبَسُ مِنَ الْأَلْفَاظِ لَا مِنْ حَيْثُ صِيغَتْهَا بَلْ مِنْ حَيْثُ فَحَوَّاهَا، وَإِشَارَتُهَا، وَهِيَ حَمْسَةٌ أَضْرِبُ الضَّرْبِ الْأَوَّلُ مَا يُسَمَّى اقْتِضَاءً، وَهُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَلَا يَكُونُ مَنْطُوقًا بِهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مِنْ ضَرُورَةِ اللَّفْظِ إِمَّا مِنْ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ صَادِقًا إِلَّا بِهِ أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ وُجُودُ الْمَلْفُوظِ شَرْعًا إِلَّا بِهِ أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ عَقْلًا إِلَّا بِهِ».

قسم الألفاظ باعتبار نسبتها إلى المعاني، يقول: «إِنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُتَعَدَّدَةَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُسَمَّيَاتِ الْمُتَعَدَّدَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَنَازِلَ، وَلِنَحْتَرِعَ لَهَا أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ وَهِيَ: الْمُرَادِفَةُ وَالْمُتَبَايِنَةُ وَالْمُتَوَاطِئَةُ وَالْمُشْتَرِكَةُ».

وضح الغزالي العلاقة بين الصور الذهنية للمدلولات المادية والمجردة، وما يدل عليها من ألفاظ أو خطوط، فالكتابة والألفاظ عنده دال، والصور الذهنية والأمور الخارجية مدلول.

المحاضرة الثالثة:

علم الدلالة عند علماء العرب: النحاة واللغويون والبلاغيون

1- عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان (160هـ-255هـ): (يمكن من خلال كتابي (البيان والتبيين، والحيوان) للجاحظ أن نوجز أهم المسائل التي تطرق إليها في سياق تناوله للقضايا اللغوية والبلاغية في النقاط التالية: -أبان الجاحظ عن مكان اللغة العربية الجمالية، كما تطرق إلى مسألة نشأة اللغة بين التوفيق والاصطلاح، ومذهبه في ذلك مذهب القائلين بالتوقيف، وحججه: كلام عيسى -عليه السلام- بالحكمة وهو صبي؛ وحاجة آدم وحواء للغة من أجل التفاهم والتحاور؛ وإتيان القرآن بألفاظ لم يعرفها العرب من قبل. ومع ذلك فهو لا ينفي تواضع أهل اللغة واصطلاحهم ألفاظا جديدة.

-عكف على الدراسة الصوتية للحرف واللفظ، لكون ذلك يفضي إلى استقامة البيان وحصول الإبلاغ. كما أشار إلى الأمراض النطقية التي تؤدي إلى اختلال التعبير، وتعد الدراسة الصوتية فرعا من فروع اللسانيات الحديثة تحت مسمى علم الأصوات (الفونيتيك).

- قسم العلامة إلى أصناف تقسيما دقيقا في عرضه لأدوات البيان، يقول: "وجميع الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أواها اللفظ ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى

النسبة". واللفظ هو اللفظ اللغوي، أما الخط فيقصد به الكتابة، وأما الإشارة فهي بالتعبير الحديث العلامة غير اللغوية كلغة الجسد، يقول الجاحظ في شرحها: "فأما الإشارة فباليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف. وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجرا، ومانعا رادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا". ويقصد بالنوع الثالث من هذه الأصناف-العقد- الحساب، ويقول في أهميته: "والحساب يشتمل على معان كثيرة ومنافع جلية، ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله عز وجل معنى الحساب في الآخرة. وفي عدم اللفظ وفساد الخط والجهل بالعقد فساد جل النعم، وفقدان جمهور المنافع، واختلال كل ما جعله الله عز وجل لنا قواما، ومصالحة ونظاما".

أما الحال أو التّصبة فيقصد بها العوالم المادية المحسوسة، يقول: "التّصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيئة بغير اليد. وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض، وفي كل صامت وناطق، وجامد ونام، ومقيم وظاعن، وزائد وناقص. فالدلالة التي في الموات الجامد، كالدلالة التي في الحيوان الناطق. فالصامت ناطق من جهة الدلالة، والعجماء معربة من جهة البرهان. ولذلك قال الأول: "سل الأرض فقل: من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وحنى ثمارك؟ فإن لم تجبك حوارا، أجابتك اعتبارا".

ومن المباحث التي تناولها في كتابيه والتي لها صلة بالدلالة: وظائف الكلام، والدلالة السياقية. يقول الجاحظ في حاجة الإنسان إلى البيان: "لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أمره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره". من وظائف البيان التعبير عما في النفس، على اختلاف ما فيها أي معارف أو عواطف... "وهذا ما يكاد يعنيه (جاكسون)، من الوظيفتين المرجعية (Referentielle) والوظيفة التعبيرية أو الانفعالية (Emotive) إذ الأولى تعني التخاطب بهدف الإشارة إلى محتوى معين نرغب في إيصاله إلى الآخرين، وتبادل الآراء معهم، أما الثانية فهي تتمحور حول إبراز موقف المتكلم-خاصة- من مختلف القضايا موضوع حديث".

وحول الدلالة السياقية يقول الجاحظ كاشفاً عن الدلالة المقامية أنه ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، و يوازن بينها وبين أقدار المستمعين وحالاتهم، فيجعل لكل طبقة منهم كلاما يخصهم به حتى يقسم بالتساوي أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم المعاني على أقدار المقامات التي هم عليها المستمعون وحالتهم". من خلال ما سبق يمكن القول إن جلّ مباحث الدرس الدلالي الحديث(اللغة، علاقة اللفظ بالمعنى، أقسام العلامة، وظائف الكلام، الدلالة السياقية..) تناولها الجاحظ في سياق تأسيسه لعلم البيان.

-أبو الفتح عثمان بن جني(320هـ-392هـ): ابن جني من علماء القرن الرابع الهجري، اهتم بدراسة اللغة العربية حتى بدت "في خصائصه- كتاب الخصائص- لغة لا تدانيها لغة لما اشتملت عليه من سمات حسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، كما فتح أبواباً بديعة في العربية لا عهد للناس بها قبله كوضعه لأصول الاشتقاق بأقسامه، ومناسبة الألفاظ للمعاني".
وأهم المسائل الدلالية التي تناولها:

-نشأة اللغة: عرض ابن جني آراء علماء عصره حول قضية نشأة اللغة ووقف موقفاً وسطاً، فقال بالإلهام والاصطلاح معاً؛ يقول أبو الفتح: " فأقف بين تين الخلتين(الإلهام والعرف) حسيراً، أو أكاثرها فأنكفي مكثوراً، وإن خطر خاطر فيما بعد يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها(أو يفكها) عن صاحبته قلنا به. "
-علاقة اللفظ بالمعنى: تناول ابن جني مسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى من ثلاثة جوانب:

أ-تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني: يقول: " هذا فصل من العربية كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى غلى معنى صاحبه ". وفي هذا القول إشارة غلى وجود الترادف في اللغة، وقد وضّح ابن جني هذه المسألة بالشواهد .

ب-تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: وفي هذا الباب بيّن تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ من حيث المخارج، ومثاله شرحه-ابن جني- للفظ "أزا" الوارد ذكره في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسُّوهُمْ أَرْزًا﴾ ، يقول أبو الفتح: "أي: تزعمهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزّاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهز ما لا بال له كالجدع وساق الشجرة، ونحو ذلك ". وقد وضّح ابن جني هذه الجوانب بكثير من الشواهد، وأظهر من خلالها القيمة التعبيرية لأصوات العربية وأبنيته.

ج-باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني: في هذا الباب أشار إلى العلاقة الطبيعية بين الأصوات ومدلولاتها، وكذا أبنية الكلمات وما تتحملة من دلالة طبيعية، يقول: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته.

قال الخليل: كأنهم توهوا في صوت الجندب استطالة ومدّاً فقالوا: صرّ، وتوهوا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر.

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقران والغلبان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. "

-أنواع الدلالة: قسم ابن جني الدلالة إلى ثلاثة أنواع تحت ما سماه دلالة الفعل ، الأول: الدلالة اللفظية: ويجمع هذا النوع بين ما يصطلح عليه في الدرس الدلالي الحديث بالدلالة الصوتية والدلالة المعجمية.

الثاني: الدلالة الصناعية ويقصد به الدلالة الصرفية. أما النوع الثالث فه الدلالة المعنوية ويقابلها حديثا الدلالة النحوية. وسنأتي على تفصيل هذه الأنواع في محاضرة أنواع الدلالة.

-الحقيقة والمجاز: فرّق ابن جني بين الحقيقة والمجاز في الباب الأول عل أساس الوضع، وبيّن دواعي الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، يقول: " الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك. وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة".

مما سبق يمكن القول إنّ مصنفات ابن جني كانت ثرية بالدرس الدلالي، فقد تقاطعت المسائل التي تناولها بمباحث علم الدلالة، لذلك يمكننا القول إن لنا في التراث العربي نظرية دلالية لا تحتاج سوى إلى إعادة ترتيب العناصر وتصنيفها في مجال محدد، ولعل ثراء مؤلفات ابن جني يعود إلى اعتماده على جهود سابقه، وكأنّ ابن جني- إن صحّ التعبير- قام باستثمار كل ما ثبت عن هذه اللغة من خصائص وجمعه وشرحه وفصله في كتابيه الخصائص، وسر صناعة الإعراب.

-الشريف الجرجاني(ت 816هـ): بالإضافة إلى تعريفه للدلالة التعريف الجامع لعلم الدلالة وعلم الرموز، حيث يقول: " الدلالة هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص وإشارة النص واقتضاء النص. "

فمن خلال هذا التعريف يمكن القول: إنّ أقسام الدلالة عنده إلى قسمين: الدلالة اللفظية والدلالة غير اللفظية. لقد قام عدة باحثين في العصر الحديث على إجراء مقارنة علمية بين ما توصل إليه الجرجاني في تقسيماته للدلالة، وما توصل إليه علماء الدلالة في العصر الحديث، ومنهم العالم الأمريكي (بيرس).

من خلال طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول يحصي الجرجاني ثلاثة مستويات صورية تنتج عنها ثلاث دلالات:

1- دلالة العبارة -2 دلالة الإشارة -3 دلالة الاقتضاء

أما دلالة العبارة فالمقصود بها: " المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من صيغة النص، وهو الذي قصده الشاعر من وضع النص لأنّ المشرّع حين يضع النص يختار له من الألفاظ والعبارات ما يدل دلالة واضحة على غرضه ثمّ يصوغه بعد ذلك بحيث يتبادر المعنى المقصود من النص إلى ذهن المطلع بمجرد الاطلاع عليه".

لقد قام الأمريكي هياكو بتحديد نوعين من المعاني: المعنى القصدي والمعنى الاتساعي، أو كما يسمى في الألسنية الحديثة بالمعنى الإيمائي، والمعنى القصدي هو معنى العبارة، والمعنى الاتساعي والمعنى الإيمائي، يقابلهما كل من دلالة الاقتضاء، ودلالة الإشارة.

ومحمل القول: إنّ الدلالة في العصر الحديث تتضح عند الجرجاني بكونها العلاقة بين المحتوى الفكري واللفظ، ويكون الاعتماد على قرائن لغوية في تحديد الدلالة المقصودة.

المحاضرة الرابعة:

الدلالة اللغوية (العلاقة بين الدال والمدلول):

تمهيد:

من خلال ما سبق عرفنا أن علم الدلالة تشكّل عبر مرحلتين أساسيتين الأولى: التناول الدلالي ضمن اهتمامات لغوية أخرى، والأخرى: التفات الباحثين إلى التركيز على قضايا الدلالة ووضع مصطلح *Sémantique*، غير أن دخول الدلالة في مجالات مختلفة جعلته ألتصق بعلم الرموز *Sémiologie*، لذلك نَبّه دارسون دلاليون على ضرورة تحديد المصطلح وتأطيره بالدلالة اللغوية، وبهذا أضحي علم الدلالة "يعنى بدراسة الدلالات الألسنية، وعلى الأخص الجانب المعنوي من هذه الدلالات، أي المدلول". فإذا كان موضوع علم الدلالة الوقوع على قوانين المعنى التي تكشف أسراره وتبين السبيل إليه وكيفية حركته، فإن علم الدلالة يقوم على أساس تحديد العلاقة بين الدال والمدلول.

الدال والمدلول:

إنّ العلاقة بين الدال والمدلول من أهم القضايا التي تناوّلها علماء الألسنية، وكانت تقتصر على علاقة اللفظ بالمعنى، وفي مجال علم الدلالة أصبحت تتعلق بالدال والمدلول سواء أكان الدال لفظاً أو غير لفظ، فالدال اللغوي هو العلامة اللسانية، أو كما يسميها (أولمان) اللفظ، وهو أحد طرفي الفعل الدلالي، والطرف الآخر هو المدلول أو كما يسميه أولمان الدلالة، وهو الفكرة التي يستند عليها اللفظ.

فهناك علاقة طردية بين طرفي الفعل الدلالي كلاهما يستدعي الآخر، فالدال اللغوي لا يمكن أن يحيل إلى الشيء الذي يعنيه في العالم الخارجي مباشرة، وإتّما مرورا بالمدلول أو المحتوى الذهني الذي يرجعنا إلى الشيء الذي تشير إليه العلامة اللسانية.

ويمكن تقديم علاقة العلامة اللسانية بالمدلول، والموجود في الأعيان على النحو التالي:

المدلول (Signifie)

المرجع (Réfèrent) الدليل (الرمز) (Signe) أما المرجع فهو يجمع بين العوالم المادية المحسوسة، والمجردة، ولا يتم استحضاره إلا من خلال المدلول، إلا في حالات قليلة يستحضر فيها المرجع بواسطة الدال مثلا في أسماء الأعلام.

وأما المدلول فهو محور علم الدلالة، من حيث اهتمام هذا الأخير بالجانب المفهومي للدال، ولكن ذلك لا يتم إلا وفق معايير علمية: "المدلول يتحدد بواسطة الوحدات المجاورة له، وكلّ تعيّر يصيب وحدة ما من وحدات النظام يمكن أن ينعكس على مجموع أو جزء من هذا النظام (...). فقيمة وحدة ما هي ذات طبيعة علائقية (Relationnel)، وهذا لا ينفي على كل حال الوجود الإيجابي للمدلول كوحدة معجمية".

وإن كان المدلول يحمل دلالة أساسية في صورته اللفظية، غير أنه قابل لاكتساب جوانب مفهومية أخرى، تتنوع بتنوع السياق، ومن الطرق التي اعتمدت في العصر الحديث لتصنيف المدلولات الطرق الآتية:

- 1- الطريقة الشكلية: بنية الكلمة والأصل الواحد، مثل: عِلْم، يعلم، تعليم، معلم...
 - 2- الطريقة السياقية: تفيد أن المدلولات تصنف باعتبار المعنى الذي ترد من خلاله في السياقات المختلفة.
 - 3- الطريقة الموضوعية: تعني أن المدلول يتحدد من خلال الموضوع والموقف الذي يكون فيهما المتكلم.
 - 4- الحقول الدلالية: وهي تكشف عن القرابة المعنوية بين المدلولات.
 - 5- التحليل المؤلفاتي: وهو يفيد أن المدلول يعيّن انطلاقا من مؤلفات الكلمة الأساسية، أو ما يطلق عليه بالكسيم مثل: "الكسيم امرأة" يحوي المؤلفات التالية: أنثى + بالغ + بشر.
- إنّ هذه الطرق تساهم بشكل كبير في وضع المعاجم، كما تساعد في عملية التحليل الدلالي للنصوص اللغوية.

العلاقة بين الدال والمدلول:

هل العلاقة بين الدال والمدلول عرفية اصطلاحية أم اعتباطية؟

لقد أثارت هذه القضية الكثير من الجدل، منذ تساؤل الإنسان عن نشأة اللغة، ولقد عرض السيوطي في المزهري آراء المتحاورين الذين كان يذهب جمهورهم إلى عرفية الدلالة، ففي باب القول على اللغة ألهام هي أم اصطلاح؟ يقول ابن جني: "هذا موضع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف". وقد ذكر رأي أبي علي الفارسي في احتجاجه بقوله تعالى في الآية الواحدة والثلاثين من سورة البقرة: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ بأن الله سبحانه أقدر آدم على أن واضع عليها.

ويفصّل الإمام الغزالي في كتابه (المنحول) هذه المسألة بما يقرب من تأويل ابن جني، مما يجعل قضية (الاصطلاحية) قائمة في آفاق الباحثين في اللغة والفكر والاجتماع، من منطلق أن لكل رمز لغوي شرعية لغوية في مجتمعه اللغوي، ويؤدي وظيفة دلالية، فإنه لا صلة لازمة بين الدال ومدلوله بشكل طبيعي، وهذا هو المقصود بالاعتباطية، أي اختفاء العلة بين الدال والمدلول، ويتضح ذلك فيما قاله الجرجاني في دلائل الإعجاز حيث قال: "مما يجب إحكامه أنّ "نظم الحروف" هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أنّ يتحرى في نظمها ما تحرّاه. فلو أنّ واضع اللّغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب"، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد".

فمن خلال قوله (واضع اللغة) فالعلاقة بين الدال والمدلول تقوم على أساس العرف اللغوي والاجتماعي، يقول فايز الداية: "النتيجة وهي أننا لا نفهم الألفاظ الأجنبية العديدة للأمم رغم أنها تدل على أشياء نعرفها، فمن لا يعرف الفرنسية أو الإنجليزية أو الإيطالية يسمع L'enfant و Boy و Bambins ويكون أمامه أطفال أو هو إن لم يرههم مباشرة يعرفهم ولا يستطيع الربط بين الصوت في كلمة وما يدل عليه، وإنما هو عرقي، لذا اختلفت الكلمات أصواتا وكتابة بين لغات الأمم"، ففكرة الاعتباطية أثرت أيضا في الدرس اللساني الحديث، ومفادها عدم وجود علاقة طبيعية إلزامية تقدر دالا بمدلول معين، وهذه "الاعتباطية في الاقتران العرضي بين الدال والمدلول تعتبر الخلية الحيوية التي تشرف على عملية التوالد الداخلي في اللغة، ويتم استحداث تراكيب وصيغ لغوية جديدة وابتكار مدلولات لها بحكم مرونة الألفاظ".

كما أنّ معيار الاعتباطية في العلاقة الدلالية في النظام اللغوي تتحدد على أساسه العملية الإبلاغية والتواصلية، فكلما تحققت العلاقة الاعتباطية بكثافة في لغة الخطاب كلما بلغ النظام التواصلية مدها وانتهى الجهاز الإبلاغي إلى حدّه الأوفى.

المحاضرة الخامسة:

أنواع الدلالة

أ- أنواع الدلالة عند القدامى:

اختلف تصنيف أنواع الدلالات بين القدم والحديث، فالقدامى صنفوها بالنظر إلى اختلاف أنواع العلامة (لغوية وغير لغوية)، فكانت الدلالة اللفظية وغير اللفظية، ونظروا إلى اختلاف أنواع المدلولات، فكانت الدلالة الوضعية والعقلية والطبيعية أنواع تندرج تحت كل صنف من أصناف الدلالات السابقة، وبالنسبة للدلالة اللغوية،

والتي تندرج تحت ظل الدلالة اللفظية صنفوا الوضعية منها بحسب نسبة العلاقة بين الدال والمدلول، فأوجدوا دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام، ويمكن توضيح أنواع الدلالة عند القدامى بالمخطط التالي:

الدلالة

لفظية غير لفظية

وضعية عقلية طبيعية وضعية عقلية طبيعية

مطابقة تضمنين التزام

1- الدلالة اللفظية الوضعية (المعرفية): لا تتعدد إلا بتوفر ثلاثة أركان: «اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة، والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه، وإضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى»، فهي الدلالة الاصطلاحية، أي هي دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعية بإزائها.

2- الدلالة العقلية: وهي الأصوات التي يدرك بها العقل حقيقة شيء ما، كدلالة الصوت على حياة صاحبه، حين يسمع مثلاً من وراء جدار صوت حيوان أو إنسان ندرك أن هذا الكائن لا يزال حياً، وكدلالة اللفظ على لافظه.

3- الدلالة الطبيعية: وهي حكايات أصوات المسموعات كحفيف الأشجار ونزيب الطي، وسحیح البغل، ونحيق الحمار... ، وكدلالة "أح" على الوجع، ولكون النوع الأول يمثل جوهر الدلالة وموضوع علمها، اهتمّ الدارسون اللغويون والبلاغيون بهذا النوع وهو الدلالة اللفظية الوضعية، وقسمه إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على كامل معناه، مثل: دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق.
ب- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع، مثل: دلالة الإنسان على الجسم الحي، يعني إذا دلّ اللفظ على أحد (جزء) المؤلفات التمييزية للمدلول، وليس كلها كانت دلالة تضمنين.
ت- دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على لازم معناه، مثل: دلالة الحاجب على العين، فالحاجب لا يعني العين لكن ذكره يستدعي حضور العين في الذهن لاقتترانه بها.

ب - أنواع الدلالة عند المحدثين: إنّ تقسيم أنواع الدلالات يكون بحسب كيفية تحديد المدلولات، وتحديدتها في درس الدلالي الحديث يقوم أولاً على أساس التحليل اللغوي، باعتبار الخطاب اللغوي جملة من الوحدات الدالة. ويحدد المحدثون أنواع الدلالة اللغوية ب: الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية، والدلالة السياقية.

1- الدلالة المعجمية: وتسمى الدلالة الأصلية أو الأساسية، وهو جوهر الجذر اللغوي المشترك، يعرّفها تمام حسان ب: "المعنى الصوري الذي يستدعيه اللفظ"، وقد أشار أولمان إلى هذا المعنى بالمعنى المركزي أو الأساس أو الرئيس، وعرفه بأنه: "هو ذلك القدر الثابت من المعنى الذي يعرفه كل أفراد البيئة اللغوية أصحاب اللغة المعينة، ويتصل هذا المعنى بالوحدة المعجمية، أي حينما ترد في أقل سياق أي منفردة"، فهي إذن دلالة الكلمة المفردة، أي خارج السياق اللغوي، أي المعنى الذي وضعت له أصلا، وكان ذلك يتم قديما بالرجوع كلام العرب، وحديثا نعتد على المعاجم في تحديد الدلالة الأصلية للكلمة.

2- الدلالة الصوتية: يعرّفها المحدثين بأنها الدلالة المستمدة من طبيعة بعض الأصوات مثل قولنا: النار خامدة وهامدة، فاختلف الحرف الأول أدى إلى اختلاف المدلول، فالنار الخامدة هي التي قد سكن لهيبها، ولم يطفأ جرمها، والهامدة هي التي طُفئت وانقطعت تماما، وقد تعرض لها ابن جني في كتابه الخصائص واعتبرها أقوى الدلالات وسماها الدلالة اللفظية، ويدخل ضمنها أيضا اختلافات الحركات وأثرها الدلالي، وكذا النبر *والتنغيم*.

3- الدلالة الصرفية: يستمد هذا النوع من الدلالة من الصيغ الصرفية للكلمة وابتنيها، فهي دلالة قوالب الألفاظ أو أوزانها، وكان ابن جني يطلق عليها اسم الدلالة الصناعية واعتبرها في المرتبة الثانية من حيث القوة بعد الدلالة اللفظية، يقول: "الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ. ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في العلوم المشاهدة".

في علم اللغة الحديث تعرف بدلالة المورفيم (Morphème) أو دال النسبة، والمورفيم هو وحدة صرفية حر أو مقيد، الحر: هو جزء من الكلمة، مثل: كاتب (مورفيم حر)، يعني يدل على المفرد المذكر بصيغته دون زيادة لواحق، مثل: كاتبون (الواو والنون مورفيم مقيد)، ومن القيم الدلالية للمورفيم في العربية حروف المضارعة كدلالته على الفاعل بالإضافة إلى دلالتها على الحال والاستقبال.

المحاضرة السادسة:

أنواع الدلالة (02)

4- الدلالة النحوية: يقول فايز الداية في تعريفها: «أي أن الكلمة تكتسب تحديدا وتبرز جزءاً من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحلّ في موقع نحوي معين في التركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية: الفاعلية والمفعولية، الحالية، النعتية، الإضافة، التمييز، الظرفية...»، فهي الدلالة المستفادة من الوظيفة النحوية للكلمة من خلال

رتبتها في هذا النظام، ومن خلال ترتيب الجملة ككل، «فترتيب الكلمات في الجملة العربية يتوقف عليه وضوح دلالتها بحيث لو احتل هذا الترتيب لم يفهم المراد، ومثال ذلك الشطر الثاني من بيت المتنبي:

أَنْتِ يَكُونُ أَبَا الْبَرِّيَّةِ آدَمٌ وَأَبُوكَ وَالثَّقَلَانِ أَنْتِ مُحَمَّدٌ

والوضع الصحيح للشطر الثاني: وأبوك محمد وأنت والثقلان، وقد عدّ هذا البيت من التعقيد اللفظي، وعلى هذا فالدلالة النحوية هي ما يقتضيه نظام الجملة في لهة من اللغات من ترتيب وهندسة بحيث لو احتل لأصبح من العسير أن يفهم المراد منها".

5- الدلالة السياقية: لتحديد المقصود بهذا النوع من الدلالة لا بدّ أولاً من توضيح معنى السياق؛ وهو الغرض الذي سبق لأجله الكلام، ويطلق أيضاً على الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها، ويطلق البلاغيون على هذا النوع الحال أو المقام، كما يطلق أيضاً على المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية، أي ما يسبقها من الكلام وما يلحقها، وهذا الأخير يسمى السياق اللغوي، والأول سياق الموقف.

وقد صرّح فيرث بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، وقد ذكر ذلك أيضاً الشافعي - كما رأينا في المحاضرة الثانية- فدراسة المعنى تتطلب تحليلاً للسياقات اللغوية وغير اللغوية التي ترد فيها الكلمات "فالدلالة السياقية تشير إلى ذلك الترابط العضوي بين عناصر الجملة، وهو ما يشكل بنية اللغة، بل إنّ مفهوم الدلالة السياقية يتسع ليشمل مجموع الجمل التي تكوّن النص".

فلا يكفي النظر إلى الدلالة المعجمية لتحديد المعنى لأن الكلمة في تعالقتها مع باقي الوحدات اللغوية داخل التركيب تكتسب دلالة إضافية لا يمكن تحديدها إلا بإدراك العلاقة بينها وبين الوحدات المجاورة لها. يقول ستيفن أولمان: "إنّ السياق ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كلّ ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات"، فهو يشير إلى دلالة المقام، بالإضافة إلى السياق اللغوي.

5- دلالة المقام:

إن التحليل الدلالي للسياق اللغوي يعطينا معنى المقال أو المعنى الوظيفي، أو المعنى الوظيفي، أو المعنى الظاهر أو الحرفي، وهذا لا يكفي لتحديد الدلالة، فلا بدّ من معرفة الأحداث والظروف الاجتماعية التي صاحبت أداء المقال، يقول تمام حسان: «حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو، ومن

تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم، لا نستطيع أن ندعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي؛ لأنَّ الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدّم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام".

المحاضرة السابعة:

التغيير الدلالي:

تمهيد:

إن التطور ظاهرة اجتماعية تحدث في البنيات التركيبية الاجتماعية وفي علاقاتها ونظمها بما في ذلك اللغة، والتطور الدلالي كان يطلق على التغيير اللغوي، غير أن مدلول التطور يقتضي التصاعد الإيجابي فيما يلحق هذه البنيات من تغييرات في المعنى، لكن التطور في اللغة "في معناه البسيط: التغيير الذي يطرأ على اللغة سواء في أصواتها، أو دلالة مفرداتها، أو في الزيادة التي تكتسبها اللغة، أو النقصان الذي يصيها، وذلك كله نتيجة عوامل مختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الأمم في كافة مجالاتها".

ونظراً لطبيعة هذه الظاهرة التي تمس المفردة، فعلى قدر ما ترقى باللفظ وتكتسب معاني جديدة تجعله أكثر اتساعاً، وقدرة على التعبير بقدر ما تنزل بمستوى بعض الألفاظ، وتضييق من دلالتها تضييقاً يساهم معه عدم التدول في اضمحلال المفردة، فضّل علما اللغة والدلالة إطلاق مصطلح التغيير الدلالي بدل التطور الدلالي، فما هو تعريف هذه الظاهرة عند علماء الدلالة المحدثين وما هي أسبابها ومظاهرها؟

التغيير الدلالي:

يقول عبد السلام المسدي: "إن الحقيقة العلمية التي لا مرأى فيها اليوم أنّ كلّ الألسنة البشرية ما دامت تتداول فإنّها تتطور، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً، وإتّما هو مأخوذ في معنى أنّها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتركيب من جهة ثم في الدلالة على وجه الخصوص، ولكن هذا التغيير من البطء بحيث يخفى عن الحس الفردي المباشر".

فالتغيير الدلالي ظاهرة طبيعية تلحق بالمفردة اللغوية في سياقها التداولي، حيث تنتقل اللفظة من مجال دلالي معين إلى مجال آخر تكتسب معه سمة هذا المجال، يقول بيير جيرو: "يتغير المعنى لأنّنا نعطي اسماً عن عمد لمفهوم ما من أجل غايات إدراكية أو تعبيرية، إننا نسمي الأشياء، ويتغير المعنى، لأن إحدى المشتركات الثانوية (معنى سياقي، قيمة تعبيرية، قيمة اجتماعية) تنزلق تدريجياً إلى المعنى الأساسي، وتحل محله فيتطور المعنى". هذا يعني أنّ التغيير الدلالي يحدث من خلال انزلاق دلالات هامشية نحو الدلالة الأساسية فيختفي أثر الدلالة

الأساسية، ويحل محلها دلالات سياقية تختلف باختلاف نوع السياق، فقد تكون اجتماعية، أو ثقافية، أو نفسية أو انفعالية أو عاطفة، ويعود فعل التغير وتنوعه إلى تعدد العوامل واختلافها.

عوامل التغير الدلالي ومظاهره:

تتعدد أساليب التغير الدلالي وتنوع مظاهره، ولا يمكن الفصل بين الاثنين، لأن العلاقة بينهما تشبه على حد تعبير إبراهيم أنيس بين المرض وأعراضه ومظاهره، وقد حصرها في خمس مظاهر: تخصيص الدلالة، تعميم الدلالة، انحطاط الدلالة، ورفي الدلالة، وتغيير مجال الاستعمال (المجاز).

ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1- العامل الاجتماعي والثقافي: قد تتسع الدلالة وقد تضيق بحسب الاستعمال، فاللغة «وجدت ليتداولها الناس، وليتبادلوا بها في حياتهم الاجتماعية كما يتبادلون بالعملة والسلع، غير أن التبادل بها يكون عن طريق الأذهان والنفوس تلك التي تتباين بين أفراد الجيل الواحد والبيئة الواحدة»، فألفاظ اللغة لا تبقى على حال واحدة، بل تتغير دلالتها بتغير نمط التعبير، والحاجة إلى الاستعمال وطبيعة العصر، والأمثلة في اللغة العربية كثيرة خاصة بعد مجيء الإسلام، فمنها ما عُمِّم معناها، أو حُصِّصَ، أو نقل إلى معنى آخر، ومن ذلك ألفاظ العبادات: كالصلاة، والزكاة، والحج... فقد خصص مدلول كل لفظة منها بعد أن كان عاما، ثم قد يعمّم مدلول اللفظة بعد أن كان خاصا، ككلمة "البأس"، فهي في أصل معناها تدلّ على الحرب، ثم اتسع مدلولها ليشمل كلّ شدة.

ومن العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى التغير الدلالي، الانتقال الحضاري، فكلمة القطار -على سبيل المثال- كانت في السابق عبارة عن مجموعة من الإبل في السفر، أمّا في العصر الحديث أصبحت تطلق على الآلة المعروفة للسفر.

2- العامل النفسي: قد يتمّ تغيير دلالات بعض الألفاظ المكروهة إلى دلالات مستحسنة، فكأنّ اللامساس يؤدي إلى التحايل في التعبير، أو ما يعرف بالتلطف، وهو في الحقيقة إبدال الكلمة الحادة بالكلمة الأقل حدة، وهذا النزوع نحو التماس التلطف في استعمال الدلالات اللغوية هو السبب في تغير المعنى.

3- العامل اللغوي: إنّ وجود فجوات معجمية يؤدي إلى الاقتراض اللغوي أو الاشتقاق، أو المجاز، كقولنا: أسنان المشط، أرجل الكرسي... وقد يؤدي انتقال مدلول بعض الكلمات من معناها الحقيقي إلى المعنى المجازي إلى اضمحلال المعنى الحقيقي، ويصبح مجازه كالحقيقة، مثال ذلك كلمة (الوغى) مدلولها في الأصل هو اختلاط الأصوات في الحرب، ثم انتقل ليُعبرَ به عن الحرب نفسها.

خصائص التغير الدلالي:

تتمثل خصائص التغير الدلالي فيما يلي:

- أ- سير التغير الدلالي للكلمة يكون بطيئا، خاصة في اللغة العربية.
- ب- التغير يحدث بطريقة غير مباشرة (تلقائية).
- ت- وجود صلة بين الدلالة الجديدة للكلمة، ودلالاتها الأصلية - قبل تعرضها للتغير -
- ث- التقيد بالزمان والمكان في التطور ذاته لدلالة الكلمة.
- ج- إن حدوث التغير في بيئة ما يؤثر على أفراد تلك البيئة.
- ح- ارتباط التغير الدلالي باللهجات العربية، وتعتبر هذه أهم خاصية من خصائص التغير الدلالي.
- خ- ارتباط التغير باللحن.

المحاضرة الثامنة:

علم الدلالة وعلاقته بالعلوم الأخرى:

علم الدلالة والعلوم الأخرى:

لاحظنا من خلال تتبعنا للجهود الدلالية عند العرب القدامى، ومن خلال تتبع المسار التاريخي لنشأة علم الدلالة انطلاقا من الهنود إلى اليونانيين إلى الرومان، كيف أن الدرس الدلالي كلن محلّ اهتمام هؤلاء في مجالات علمية مختلفة، خاصة منها علمي الفلسفة والمنطق وعلوم الدين.

إن موضوع علم الدلالة من حيث إنه محاولة ترصد المعنى وكيفية حصول ذلك، فإن محاولة الفهم تلك هدف أي علم.

1- علاقة علم الدلالة بالفلسفة: إنّ محاولة الفلاسفة والمناطقة فهم القضايا الوجودية، وعلاقة الإنسان بما دفعتهم إلى تحليل كل دليل، بما في ذلك فكر الإنسان ولغته، فالعلاقة بين الدلالة والفلسفة شديدة الارتباط حدّ التداخل «فمنذ نحو ربع قرن كان اللغويون يتركون السيمانتيك للفلاسفة والأنثروبولوجيين، ثم أخذ السيمانتيك يحتل مكانة تدرجية في علم اللغة إلى أن تمّ في السنوات الأخيرة وضع السيمانتيك في مكانة مركزية في الدراسة اللغوية»، فإجمال الأول للدلالة هو الفلسفة، ثم انتقلت تدريجيا إلى حقل اللغة.

2- علاقة علم الدلالة بعلم النفس وعلم الاجتماع: إنّ المعاني موجودة في النفس، فهي محلّ إدراك العوالم الخارجية والداخلية، ومن هذا المنطلق كان اهتمام علماء النفس بالإدراك الذي يعتبر وسيلة تحصيل الفهم، خاصة

إذا كانت اللغة أساس التواصل البشري، لذلك نلاحظ اهتمام علماء النفس باللغة، فهي الترجمان الفعلي لما يعتور الإنسان من أحاسيس ووجهات نظر، ومعلومات وأفكار، ففهم اللغة وسيلة لفهم الإنسان. إن حاجة علم الدلالة إلى معرفة الملابسات والظروف التي ينشأ فيها الخطاب اللغوي من أجل تحديد المعنى، جعلت اهتمام الدالين «بكل ما يحمل من معلومات، فهو يهتم بالناس وعاداتهم الاجتماعية، وطريق الاتصال بينهم والآلات أو الوسائل المستخدمة في ذلك، ويتوجه جزء كبير من اهتمامه للعمليات العضوية المركبة في الفم وفي أعضاء النطق بالنسبة للمتكلم، وتتبع ما تحدثه من اهتزازات هوائية تلتقطها أذن السامع، وهو يسير وراءها أبعد من ذلك ليرى كيف تتحول إلى إشارات عن طريق الجهاز العصبي، وكيف يتلقى العقل بهذه الإشارات من خلال الأعصاب الممتدة من الأذنين ويتزجها إلى الفكرة التي يعينها المتكلم»، وكل من الدرس اللغوي والدلالي بحث جان إلى هذه الحقائق في دراسة المعنى كون المعنى موضوعاً لعلم الدلالة، يجعل هذا الأخير نقطة التقاء لكل أنواع العلوم التي تتصل بالإنسان.

3- علاقة علم الدلالة بعلوم اللغة:

يتوقف إنشاء الحدث الكلامي على استعمال اللغة، وتحديد مقصدية الحدث الكلامي تحتاج إلى تحليل دلالي لا يمكن إلا من خلال فك شفرات المكون الفعلي للحدث ألا وهو اللغة، باعتبار اللغة «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»، فهي مجموعة من الوحدات الدالة، يكون التحليل انطلاقاً من أصغر وحدة إلى أكبر وحدة، فتكون العلاقة بين علم الدلالة وعلم اللغة علاقة بين الدلالة ومستويات اللغة، وتتمثل في الجوانب التالية:

أ- المستوى الصوتي: ذكرنا في الدلالة الصوتية - سابقاً - أنها الدلالة المستفادة من طبيعة بعض الأصوات والحركات، والظواهر الصوتية كالنبر والتنغيم، وتظهر علاقة الدلالة بالأصوات جلية، من خلال التقابلات الثنائية التي تظهر القيمة المعنوية للصوت، وقد وضّح ذلك ابن جنّب في كتابه الخصائص في عدة أبواب، منها: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، ومن الأمثلة الدالة على القيمة التعبيرية للصوت، الاختلاف بين "النضخ" و"النضح"، قال تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنَانِ نَضَّخَتَا﴾ ، فقد جعلوا الحاء لرققتها للماء الضعيف، والحاء لغلظها لما هو أقوى. ومن القيم الدلالية للظواهر الصوتية، دلالة التنغيم في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ (74) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ بَجَرِي الظَّالِمِينَ (75) ﴿ ، فلا شك أن تنغيم جملة «قالوا جزاؤه» بنغمة الاستفهام، وجملة "من وجد في رحله فهو جزاؤه، بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان، ويكشف عن مضمونها".

ب - المستوى الصرفي: معلوم أن الدلالة الصرفية هي الدلالة المستفادة من أبنية الكلمات، أي صيغ الوحدات الدالة، فلا يكفي مثلاً بيان المعنى: «استغفر» بين المعنى المعجمي المرتبط بالجذر اللغوي (غ ف ر)، بل لا بدّ من إضافة معنى الوزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب.

ث - المستوى النحوي: من خلال المعنى الإسنادي الذي يربط بين الوحدات داخل التركيب يفهم المخاطب من الذي قام بالفعل أو اتصف بالوصف أو على من وقع هذا الفعل... ومع ترابط عناصر التركيب، حيث يوضع كل عنصر في موضعه المناسب لصحة المعنى، يقول الجرجاني: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توات ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»، وكان الجرجاني قد ضرب مثلاً ببيت امرئ القيس:

قفا نَبَكِ مِنْ ذِكْرِ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فقال ما معناه أننا لو غيرنا ترتيب الكلمات فهل يكون للبيت المعنى الذي هو عليه.

ج - المستوى المعجمي: لا يمكن تحديد الدلالة بمعزل عن المعاني المعجمية للألفاظ، ثم النظر إلى دلالتها السياقية، والمعنى المعجمي هو أصل الوضع، ولعل تظهر علاقة علم الدلالة بالمعجم أن هناك معاجم بنيت على أساس المعاني مثل: كتاب الإبل، وكتاب الخيل، والأنواء، وغير ذلك. كما يعين تحديد المعنى المعجمي في فهم المعنى المجازي، فيصبح هذا النوع من المعنى قرينة على المجاز خاصة المجاز العقلي.

المحاضرة التاسعة:

العلاقات الدلالية (01):

علاقة اللفظ بالمعنى:

إنّ الحديث عن العلاقات الدلالية حديث عن الارتباط الوثيق بين طرفي الفعل الدلالي، أي بين الدال والمدلول، والدال في الاستعمال اللغوي يطلق على اللفظ أو الكلمة، وإن كان مدلول اللفظ أعم من مدلول الكلمة من حيث دلالاته الأصلية، فهو يطلق على ما يرمى من الفم، ويشمل الكلام وغيره لفظ الأنفاس، وأما الكلمة فهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"، وفي هذا يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثمّ حرف الكلم

فاللفظ يشمل "المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن اثتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو: صص، وكف، ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع،

ويسمى لفظه لأنه جماعة من الحروف ملفوظ بها"، أما الكلمة "فإنها لا تشمل إلا ما يدل على معنى يتساوى في ذلك قليل الأصوات وكثيره"، أو بتعبير آخر "أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة"، هذا في تعريف المحدثين للكلمة، أما النحاة القدامى فإنّ الكلمة عندهم كما تطلق على الكلمة المفردة، فإنها قد تطلق على الجملة، والنص، بل والقصيدة، غير أنّ علماء اللغة المحدثين يذهبون إلى أن اللفظ مرادف للكلمة، يقول إبراهيم أنيس: "أداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة"، إذن فلا يكتسب اللفظ قيمة وظيفية، إلا عند اقترانه بالمعنى.

والمعنى هو: "أمر ذهني مجرد ينطبع في عقل الإنسان من خلال موقف التعليم والخبرة التي يمر بها، وقاعدته الأساسية أنه -في أضييق حدوده- اصطلاحى بين أبناء اللغة، تقوم العوامل الدينية والاجتماعية والنفسية والسياسية وغيرها، بدور كبير في تكوينه وإقراره، فالمتكلم يعتمد على رصيده من المعاني، فهو يسترجعها ويختار منها المعنى المناسب لهذا الموقف أو ذاك".

إن العلاقة التلازمية بين اللفظ والمعنى، ودورهما في تشكيل كل أنواع الخطاب التواصلية بما في ذلك النصوص الإبداعية؛ كانت العلاقة بينها محور اهتمام البلاغيين والنقاد، خاصة فيما يتعلق بمسألة التفاضل بين اللفظ والمعنى، ولعلّ أشهر ما قيل في ذلك ما جاء عن الجاحظ (ت 255هـ)، حيث قال: «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير"، لكن الإمام عبد القاهر الجرجاني رأى غير ذلك الرأي، فهو يرى بأسبقية المعاني على الألفاظ، دون مفاضلة بينهما.

ونظراً لأهمية اللفظ والمعنى لم يقصر الاهتمام بهما على البلاغيين، بل هيمن على تفكير اللغويين والنحاة والفقهاء والمتكلمين من القدامى والمحدثين، ولعلنا نلمس أثر ذلك الاهتمام فيما وضع من معاجم، ودراسات، ومحاولات تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى، ومن ذلك على سبيل المثال جهود البلاغيين في هذا الشأن دراستهم لمسألة الحقيقة والمجاز، ودراسة الظواهر البديعية اللفظية.

ولعلّ أكثر جهد بارز نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، فقد تجاوزت هذه النظرية حدود العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى العلاقة بين كيفية تعالق الألفاظ في التركيب والمعنى.

تتنوع العلاقات الدلالية بتنوع العلاقات بين الألفاظ والمعاني على أساس الالتقاء أو التفريق في مباني الألفاظ ومعانيها، ويكون ذلك على النحو التالي:

أولاً: إمّا أن نعبر عن كل معنى بلفظ يخصّه، فلا يتعداه إلى غيره، مثل ألفاظ أفراد الجنس: كرجل وامرأة، وناقعة، وجمل...

ثانياً: أن يشترك لفظان أو أكثر في دلالة واحدة أو معنى واحد كالبر والحنطة والعبير والحمار...
ثالثاً: أن يشترك معنيين متضادان في لفظ واحد، وهذا هو المتضاد كالجون والقرء والصريم.
رابعاً: قد تدل اللفظة الواحدة مع محافظتها على لفظها وأصواتها على أكثر من معنى دلالة مستوية، وهذا هو المشترك اللفظي.